

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب *ANSEJ* كألية دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- دراسة حالة وكالة قالمة -

The National Agency for Support Youth Employment as a mechanism to support and
escort SME's – case agency of Guelma-

د.سلمى شهب¹،

¹ جامعة قاصدي مبراح – ورقلة، Chihebselma20@gmail.com

تاريخ النشر: 2019/12/25

تاريخ القبول: 2019/12/15

تاريخ الاستلام: 2019/12/09

ملخص:

بغية بناء اقتصاد متنوع يخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية انتهجت الدولة استراتيجية تساهم في خلق الثروة ومناصب الشغل خاصة في مجال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لها من أهمية في المساهمة في تنمية اقتصاديات الدول، نهدف من خلال هذه الدراسة إلى الاهتمام بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتوضيح الدور الذي تلعبه كألية دعم ومرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع تسليط الضوء على ما حققته وكالة قالمة. الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، آليات الدعم، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

Abstract:

In order to build a diversified economy and serve the objectives of economic and social development Algeria has pursued strategy contribute to creating wealth and jobs, especially in the field of establishment of small and medium enterprises for their importance in contributing to the development of the economies of the countries, we aim through this study to clarify the role of the National Agency for Support Youth Employment as a mechanism to support and escort of the small and medium-sized enterprises, with the shed light on what has been achieved by the agency of Guelma.

Keywords: SME's , support mechanism , National Agency for Support to Youth Employment

1. مقدمة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الركيزة الأساسية لاقتصاديات الدول لما لها من أهمية في تحقيق التنمية و التطور الاقتصادي، ما أدى إلى الاهتمام المتزايد بها من خلال التشجيع على إنشائها والاهتمام بتوفير مناخ استثماري مناسب لتسهيل نشاطها والعمل على إيجاد مختلف الأطر والمتطلبات لنجاحها والارتقاء بها، ومن هذا المنطلق عملت الجزائر على تبنى مجموعة من الإصلاحات والبرامج من بينها الاعتماد على هيئات الدعم الحكومي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كحل للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لأهميته في المساهمة في خلق مناصب الشغل وبالتالي تقليص حجم البطالة وكونه أحد الركائز الأساسية لخلق الثروة.

ومن بين أهم الجهود التي بذلتها الجزائر في هذا المجال نجد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب التي تهدف لتقديم الدعم المالي والفني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف المجالات وهو ما سنحاول توضيحه من خلال هذه الدراسة وذلك بالإجابة على الإشكالية التالية:

إلى أي مدى تساهم الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

- ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟
- ما هي القطاعات التي تشكل أولوية لدى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؟
- ما مدى مساهمة القروض الممنوحة من طرف وكالة ANSEJ في توفير مناصب الشغل؟

للإجابة عن الإشكالية المطروحة ارتأينا تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور كما يلي:

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ كآلية دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- دراسة تقييمية لنشاط الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ.

وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال التطرق لمختلف المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبيانات الإحصائية لنشاط الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في حدود ما توفر لنا خلال فترة الدراسة.

2. واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

1.2 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

الحكم على مؤسسة كونها صغيرة أو متوسطة أو كبيرة يتم وفق مجموعة من الضوابط والمعايير التي تأخذ بعين الاعتبار الظروف التي تعمل فيها والبيئة المحيطة بها، وهو ما جعل من تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمرا صعبا،

وتعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وفق القانون 02-17 الذي يهدف إلى تحديد تدابير الدعم والآليات المخصصة لها قيما يتعلق بالإنشاء والإنماء والديمومة، بأنها: " مهما كانت طبيعتها القانونية مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات، تشغل من 1 إلى 250 شخصا، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4 ملايين دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري، تستوفي معايير الاستقلالية* (المادة 5، القانون 02-17، صفحة 5)، تعرف المؤسسة المتوسطة، بأنها كل مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 شخصا، ورقم أعمالها ما بين 400 مليون دج و 4 ملايين دج ، أو مجمع حصيلتها السنوية ما بين 200 مليون دج و مليار دج (المادة 8، القانون 02-17، صفحة 6)، وعرف المؤسسة الصغيرة بأنها التي تشغل ما بين 10 إلى 49 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 400 مليون دج، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 200 مليون دج (المادة 9، القانون 02-17، صفحة 6)، بينما المؤسسة الصغيرة جدا (المصغرة) فعرفها على أنها المؤسسة التي تشغل من عامل إلى 9 عمال وتحقق رقم أعمال سنوي أقل من 40 مليون دج، ولا يتجاوز إجمالي أصول ميزانيتها السنوية 20 مليون دينار جزائري (المادة 10، القانون 02-17، صفحة 6)".

الجدول 01: "تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري"

الصف	عدد الأشخاص	رقم الأعمال	أو مجموع الميزانية السنوي
مؤسسة مصغرة	1-9	أقل من 40 مليون دج	أقل من 20 مليون دج
مؤسسة صغيرة	10-49	أقل من 400 مليون دج	أقل من 200 مليون دج
مؤسسة متوسطة	50-250	من 400 مليون دج إلى 4 ملايين دج	من 200 مليون دج إلى مليار دج

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على ما جاء في القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سبق ذكره.

2.2 خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من المميزات نلخص أهمها في:

- سهولة التأسيس: ترجع سهولة تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى الانخفاض النسبي لقيمة رأس المال اللازم لإنشائها. كما تتميز بسهولة إجراءات التأسيس و انخفاض التكاليف المتعلقة بها، مقارنة بالمؤسسات الكبيرة: (خالد، حمزة، و العربي، 2017، صفحة 74)
- الاستقلالية في الإدارة: في غالب الأحيان يكون مالك المؤسسة الصغيرة المتوسطة هو المسير، ما يؤدي إلى تركيز القرارات عنده، وهذا ما يسهل قيادة المؤسسة؛
- تتميز أنظمة المعلومات في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالبساطة و قلة التعقيد، فعادة ما يعتمد المسئولون على قنوات اتصال غير رسمية يستعمل فيها الاتصال المباشر وكذلك بالنسبة لنظام المعلومات الخارجي فهو بدوره يتميز بالبساطة؛ (KHALED, 2016, p. 72)
- للمؤسسات الصغيرة قدرة منخفضة على التمويل فبالرغم من تعدد مصادر التمويل إلى أنها تكون محدودة خاصة في بداية المشروع بسبب المخاطرة المرتفعة وتحفظ الممولين تجاه هذه المخاطرة، على هذا تتحصل المؤسسات على التمويل من العائلة، الأصدقاء والأقارب أكثر منه من التمويل الخارجي؛
- إتاحة فرص العمل لأكبر عدد من العاملين.

2.3 واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

في إطار التحول إلى اقتصاد السوق و نظرا للأهمية التي تكتسبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية، حظيت هذه الأخيرة بدعم الدولة حيث تم سنة 1994 إنشاء وزارة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تُعنى بترقية نشاط هذه المؤسسات، تلتها بعض الأطر التنظيمية و الضريبية لمواكبة التطورات في ظل التوجه الاقتصادي الجديد إضافة إلى مختلف الهيئات التي تعمل على التحفيز على إنشاء المؤسسات مرافقتها ودعم استمرارياتها في مختلف القطاعات، والجدول الموالي يوضح تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة 2012-2017.

الجدول 02: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة 2012-2017

2017	2016	2015	2014	2013	2012	نوع المؤسسات
1060025	1013637	934037	851511	747387	711275	القطاع الخاص
264	438	532	524	547	557	القطاع العام
1060289	1014075	934569	852053	747934	711832	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نشرات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تشهد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا متزايدا حيث بلغ عددها 1060289 مؤسسة سنة 2017، من أبرز العوامل التي ساهمت في التطور اهتمام الدولة بهذا القطاع من خلال توفير الاطار القانوني الملائم والمتمثل في القانون التوجيهي لترقية الصناعات الغير و المتوسطة سنة 2001. تحظى المؤسسات التابعة للقطاع الخاص والتي تتفرع حسب طبيعتها إلى أشخاص معنويين، أشخاص طبيعيين ونشاطات حرفية بالحصة الأكبر فنلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الزيادة من سنة 2012 إلى سنة 2017 قد بلغت 49%. تُعزى هذه الزيادة إلى انتشار روح المقاوالية لدى الجزائريين ورغبتهم في انشاء مؤسساتهم الخاصة ضمن الاستراتيجية التي انتهجتها الدولة لدعم هذا النوع من المؤسسات.

أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية فهي قليلة ويتناقص عددها من سنة إلى أخرى حيث بلغ عددها سنة 2017 الـ 264 مؤسسة السبب الرئيسي لهذا التراجع يكمن في التوجه للخصوصية.

تعتبر المؤسسات الخاصة الشخص المعنوي الفئة الأكثر اعتمادا وفيما يلي جدول يوضح عدد وحركة المؤسسات خلال الفترة 2012-2017.

الجدول 03: " حركة المؤسسات الخاصة خلال الفترة 2012-2017"

المجموع	عدد المؤسسات				السنوات
	écart	réactivation	radiation	création	
420117	28356	5876	8050	30530	2012
441964	21847	3962	2423	20308	2013
496989	37575	7286	9054	39343	2014
537901	40912	6946	7956	41919	2015
577386	39485	4035	3338	38788	2016
595810	19904	3544	2051	18411	2017

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نشرات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يوضح الجدول تطور حركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة (شخص معنوي) بين المؤسسات المنشأة والمعادة إلى النشاط خلال الفترة 2012-2017، ونلاحظ أن سنة 2015 شهدت أكبر عدد من المؤسسات المنشأة الذي قدر بـ 41919 ليصل إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 537901. تلتها بعد ذلك زيادة بوتيرة أقل في السنوات الموالية ليبلغ عدد المؤسسات الخاصة 595810 مؤسسة سنة 2017، تعكس الزيادة في عدد المؤسسات اهتمام الدولة وجهودها لتطوير هذا القطاع نظرا لأهميته في المساهمة في التنمية الاقتصادية.

3. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ كآلية دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من المعوقات خاصة في مرحلة الانشاء وبداية النشاط وتعرقل نموها وتطورها تعد مشكلة التمويل من ابرزها، ونظرا لأهميتها البالغة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فقد أولت الحكومة الجزائرية اهتماما متزايدا بهذه المؤسسات وقدمت لها العون عن طريق استحداث عدة أجهزة لتمويلها و مرافقة أصحاب المشاريع من بينها الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار ANDI ، صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR والصندوق الوطني لضمان البطالة CNAC ، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM و الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ وهي موضوع دراستنا.

1.3 لمحة عن الوكالة:

استحدثت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08/09/1996، ووضعت تحت سلطة رئيس الحكومة، ويتولى متابعة نشاطها الوزير المكلف بالتشغيل. وهي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ولها فروع جهوية ومحلية، ومن مهامها (حفيظة ، 2017 ، صفحة 136):

– تقديم الدعم والاستشارة للشباب المقدمين على إقامة مشاريع، ومتابعة مسار التركيب المالي وتعبئة القروض لمشاريعهم طيلة فترة تنفيذها؛

– تزويد المستثمرين بكل المعلومات المتعلقة بممارسة نشاطهم سواء في الجانب الاقتصادي، التقني، التشريعي أو التنظيمي؛

- السهر على كون المؤسسات المستحدثة تعمل في مجالات مربحة ومستمرة، لضمان التشغيل وتحقيق المداخل لأصحابها من جهة، واسترداد الديون خلال الآجال المحددة من جهة أخرى. كما تعمل الوكالة على تقديم مجموعة من المزايا الموجهة للشباب المقاول، في شكل إعانات مالية وجبائية.

2.3 صيغ التمويل الممنوحة من طرف الوكالة:

تمثل صيغ التمويل وفق الصيغة التقليدية في (ليلي وشعيب، الصفحات 78-79) :

- التمويل الذاتي: أي أن لصاحب المشروع كل رأس المال ويستفيد من المزايا الجبائية، لكن تم إلغاء هذه الصيغة سنة 1999 بسبب الهرب الضريبي.
- التمويل الثنائي: يساهم صاحب المشروع بنسبة معينة حسب مستوى الاستثمار والوكالة عن طريق تقديم قروض بدون فائدة وتكون حسب ثلاث مستويات 25% أو 20% أو 15% من قيمة إجمالي الاستثمار، الهدف من هذه العملية تسهيل لأصحاب المشاريع إنشاء مؤسساتهم المصغرة.
- التمويل الثلاثي: أين يدخل البنك كطرف ثالث في العملية عن طريق تقديم قرض بفائدة محددة إضافة إلى المساهمة الشخصية لصاحب المشروع وتمويل الوكالة.
- أما التمويل وفق الصيغة الحديثة فهو يهدف إلى مساعدة المؤسسات التي ترغب في التوسع، وتمنحه الوكالة وفق صيغتين:
- التمويل الثنائي: يكمن الاختلاف بين الصيغة القديمة والجديدة في مستويات التمويل وقيمة الاستثمار حيث ارتفعت إلى 10 مليون دج إلى جانب مستويين للتمويل عوض ثلاث مستويات.
- التمويل الثلاثي: بنفس الصيغة يساهم صاحب المشروع بنسبة معينة والوكالة بقرض بدون فائدة ويكمن الاختلاف في القرض الممنوح من البنك، قرض متوسط الأجل (5 سنوات) بسعر الفائدة المتداول.

الجدول 04: صيغ التمويل المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

تمويل ثلاثي	تمويل ثنائي	
-------------	-------------	--

المساهمة الشخصية	71 % إلى 72 %	1 % إلى 2 %
قروض دون فائدة ANSEJ	28 % إلى 29 %	28 % إلى 29 %
قروض بنكية	-	70 %

Source : <http://www.ansej.org.dz/?q=fr/content/le-dispositif-de-soutien-lemploi-des-jeunes>

4. دراسة تقييمية لنشاط الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ
سنحاول من خلال هذا العنصر تسليط الضوء على واقع ما قدمته الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لأصحاب المشاريع ومساعدتهم على تجسيد أفكارهم على أرض الواقع على المستويين الوطني وعلى مستوى وكالة قائمة.

1.4. حصيلة نشاط الوكالة على المستوى الوطني:

الجدول 05: "المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ حسب القطاع للفترة (2010-2016)"

إلى غاية 31 /12/ 2016	2016	2015	2014	2013	2012	2011	إلى غاية 31 /12/ 2010	
54 615	3479	6 862	10 487	8 225	6 705	3 686	15 171	الزراعة والصيد البحري
15%	31%	29%	26%	19%	10%	9%	11%	%
42 621	320	2 170	4 255	4 900	5 438	3 559	21 979	الحرف
12%	3%	9%	10%	11%	8%	8%	16%	%
32 828	1672	3 838	5 106	4 347	4 375	3 672	9 818	البناء والأشغال العمومية
9%	15%	16%	12%	10%	7%	9%	7%	%
33 806	2720	4 913	6 614	3 333	3 301	2 118	10 807	الصناعة
9%	24%	21%	16%	8%	5%	5%	8%	%
9 456	716	1 205	1 450	1 042	826	569	3 648	المهن الحرة
3%	6%	5%	4%	2%	1%	1%	3%	%
194 654	2 355	4 688	12	21	45	29	79 080	الخدمات

			944	192	167	228		
53%	21%	20%	32%	49%	69%	68%	56%	%
367 980	11 262	23 676	40 856	43 039	65 812	42 832	140 503	المجموع

Source : <https://www.ansej.org.dz/index.php/fr/nos-statistiques>. Consulté le 2017.11/20/

بلغ عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة إلى غاية 2016 أزيد من 367 ألف مؤسسة في مختلف القطاعات، ونلاحظ تراجعاً في عدد المشاريع الممولة مقارنة مع السنوات الماضية يعزى هذا التراجع أساساً إلى أن الوكالة تسعى إلى تنوع الأنشطة الممولة في إطار الدعم الحكومي وإعطاء الأولوية لتطوير قطاعات الفلاحة، الصناعة، البناء والأشغال العمومية ووكّل ما يعنى بتكنولوجيات الاتصال والإعلام، وبدأت تفرض النوعية في المشاريع التي تمولها حيث تفرض على الشاب الذي يريد إنشاء مؤسسة أن يكون حاصلًا على تكوين وشهادة، حيث أدى هذا إلى¹ تزايد عدد أصحاب شهادات التكوين المهني طالبي التمويل من 34% سنة 2014 إلى 51% سنة 2015 ثم 66% سنة 2016، وتضاعف عدد الحاملين للشهادات الجامعية من 9% سنة 2014، إلى 18% سنة 2016. إضافة إلى السعي لدعم المقاولاتية النسوية التي تمثل 10% من إجمالي المشاريع الممولة بعدد قدر بأزيد من 37 ألف مشروع إلى غاية نهاية 2016.

فالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تعمل على تمويل المشاريع التي تساهم في خلق الثروة ومناصب الشغل وحسب خصوصيات واحتياجات المناطق، حيث نلاحظ الحصة الأكبر لقطاع الخدمات رغم أن عدد المشاريع الممولة فيه يشهد تراجعاً فبعد أن بلغ 45 ألف مشروع سنة 2012 انخفض العدد في السنوات الأخيرة إلى أربعة آلاف سنة 2014 ثم إلى ألفي مشروع ممول سنة 2015، وذلك كون القطاع يشهد نوعاً من التشعب إضافة إلى سعي الوكالة للتوجه لتمويل قطاعات أكثر إنتاجية، يليه قطاع الفلاحة والصيد البحري حيث نجد نسب متزايدة للتمويل تعكس الاهتمام والأولوية التي أولتها الوكالة لهذا القطاع، إذ شكلت 26% سنة 2014، 29% سنة 2015 و 31% سنة 2016 من إجمالي ما تم تمويله بما يزيد عن 54 ألف مشروع. يليه قطاع الحرف بما يزيد عن 42 ألف مشروع ممول. في حين بلغ عدد المشاريع الممولة في القطاع الصناعي 33806 بنسبة 9% من إجمالي حيث أن هذا النوع عادة ما يتطلب موارد

مالية كبيرة ودراسة الملفات قد تستغرق مدة أطول للتأكد من مدى موافقتها للشروط التي وضعتها الوكالة.
الجدول 06: "مساهمة المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في خلق مناصب الشغل"

إلى غاية /12/31 2016	2016	2015	2014	2013	2012	2011	إلى غاية /12/31 2010	الفترة
878264	22766	51570	93140	96233	129203	92682	392670	عدد المناصب
100	2.59	5.87	10.61	10.96	14.71	10.55	44.71	النسبة

Source : <https://www.ansej.org.dz/index.php/fr/nos-statistiques>. Consulté le 20/11/2017

زيادة على دورها الفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية نجد من أبرز خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة توفير مناصب الشغل والمساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية والتقليل من البطالة، ويشير الجدول السابق إلى عدد مناصب الشغل التي وفرتها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنشأة عن طريق الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب خلال فترة الدراسة إذ بلغ العدد 878264 منصب إلى غاية 2016، كما نلاحظ تراجعاً لعدد المناصب خلال السنتين 2015 و 2016 المرتبط أساساً بتراجع عدد المؤسسات المنشأة من خلال الوكالة بسبب تشبع بعض القطاعات والسياسة المنتهجة للموافقة على المشاريع.

2.4. دراسة حالة حصيلة نشاط وكالة قالمة للفترة 2013-2018:

فكرة مشروع متماسكة ومتوافقة مع مؤهلات وقدرات صاحب المشروع بالإضافة إلى خطوات أخرى تمنح من خلالها وكالة قالمة لدعم تشغيل الشباب فرصاً للمتقدمين لها لتجسيد مشاريعهم والقيام بمؤسساتهم الخاصة بالتعاون مع البنوك العمومية الخمسة وتمثلت حصيلة نشاطها خلال الفترة 2013-2018 فيما يلي:

الجدول 07: "عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة للفترة 2013-2018"

السنوات	عدد المشاريع		
	الممولة	المؤهلة	المودعة
2013	765	719	849

769	954	1014	2014
387	492	576	2015
164	156	173	2016
80	147	180	2017
145	193	252	2018
2310	2661	3044	المجموع

المصدر: وثائق خاصة بوكالة قلمة.

عرفت سنة 2014 اقبالا كبيرا من أصحاب المشاريع حيث بلغ عدد الملفات المودعة على مستوى الوكالة 1014 ملف موزعة على مختلف القطاعات، إرتأ أصحاب الاختصاص أن 954 ملف منها مؤهل للحصول على التمويل والبدء في النشاط، في حين بلغ عدد المشاريع الممولة فعليا 796 وهو أكبر عدد شهدته فترة الدراسة، وعرفت السنوات الموالية تراجعا في عدد المشاريع (إلى حوالي نصف العدد سنة 2015 وصولا إلى 173 مشروع سنة 2017) يعود بالدرجة الأولى إلى تشبع بعض القطاعات من أهمها قطاع الخدمات على غرار النقل ووكالات السيارات.

الجدول 08: "مساهمة المشاريع الممولة في خلق مناصب الشغل في الفترة 2013-2018"

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	المجموع
مناصب الشغل	1626	1472	824	380	170	339	4811

المصدر: وثائق خاصة بوكالة قلمة.

عدد مناصب الشغل يرتبط بصفة مباشرة بعدد المشاريع الممولة والذي بلغ أكبر قيمه سنتي 2013 و2014 لتكون 1626 و1472 منصب شغل على التوالي ليصل عدد المناصب التي تم توفيرها خلال فترة الدراسة 4811 منصب.

الجدول 09: "توزيع المشاريع ومناصب الشغل للفترة 2013-2018 حسب القطاع"

مناصب الشغل	عدد المشاريع			القطاع
	الممولة	المؤهلة	المودعة	
348	207	224	296	الصناعة
570	147	111	124	اشغال البناء
453	364	568	653	الفلاحة
2739	1061	1009	1098	الخدمات
701	531	749	873	حرفي

4811	2310	2661	3044	المجموع
------	------	------	------	---------

المصدر: وثائق خاصة بوكالة قائمة.

إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى ولاية قائمة شمل مختلف القطاعات، حضي من بينها قطاع الخدمات في فترة الدراسة بالحصة الأكبر حيث بلغ عدد المشاريع الممولة 1061 مشروع وفرت 2739 منصب شغل، يليه المجال الحرفي بـ 873 مشروع تم تمويل منها 531 مشروع ما يعكس اهتمام بدعم ومرافقة الحرف والصناعات التقليدية والتي غالبا ما تستهدف مساعدة النساء على إنشاء مؤسساتهم الخاصة ودمجهم في عالم الشغل، يليه قطاع الفلاحة بما يتوافق وطبيعة المنطقة بـ 364 مشروع ممول ساهم في توفير 453 منصب شغل.

5. خاتمة:

حظيت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بدعم الدولة التي بذلت جهودا في توفير مختلف الحوافز والبيئة المناسبة لترقية وتطوير هذه المؤسسات من خلال مختلف البرامج والهيئات، ففي ظل ما تواجهه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من صعوبات خاصة فيما يتعلق بصعوبة الحصول على التمويل اللازم تعمل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على تسهيل الحصول على التمويل، توفير المرافقة اللازمة، المساهمة في القضاء على البطالة، ... هذه الهيئة تعمل على مساعدة حاملي الشهادات الجامعية و التكوين المهني و الحرفيين على إنشاء مؤسساتهم وخلق وظائفهم الخاصة، كما هو الحال بالنسبة لولاية قائمة حيث تم تمويل 2310 من بين 3044 في مختلف القطاعات ليتم من خلالها توفير 4811 منصب شغل دائم خلال الفترة 2013-2018، ولكن دورها في التمويل لوحده يبقى غير كاف للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ويجب الاهتمام كذلك بجوانب أخرى من أجل ضمان تطور واستمرارية هذه المؤسسات كالتنسيق بين مختلف الهيئات كآليات الدعم الأخرى الصندوق الوطني لدعم الاستثمار و حاضنات الأعمال وغيرها من أجل توفير المناخ المناسب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من خلال هذه الدراسة ارتأينا تقديم مجموعة من الاقتراحات متمثلة في:

- ✓ زيادة الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لها من أهمية في تحقيق تنمية الدولة
- من خلال وضع استراتيجية أشمل لهذا القطاع يشترك في إعدادها وتجسيدها على

أرض الواقع كل الأطراف المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع إشراك الجامعات ومراكز البحث العلمي؛

✓ مواكبة التطورات الحاصلة في المحيط الاقتصادي وتكييف آليات الدعم بما يتوافق واحتياجات ومتطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

✓ إضافة إلى إيلاء الاهتمام وتقديم امتيازات أكثر للمؤسسات الناشئة التي تعمل على توفير مناصب عمل جديدة دائمة فيها، وتعمل على استحداث مناصب عمل جديدة في المؤسسات التي تتعامل معها أو استحداثها لمؤسسات مكملة.

6. قائمة المراجع:

- العربية:

• المقالات:

- خواني ليلي، و بغداد شبيب. (بلا تاريخ). الاسس النظرية لهياكل تمويل المؤسسات ومصادر تمويلها. مجلة المالية والأسواق، 4(1)، الصفحات 54-86.
- رجم خالد، بن ناصف حمزة، و عطية العربي. (جوان، 2017). تقييم برامج دعم المشاريع المقاولاتية للوكالة الجهوية لتسيير القرض المصغر ولاية ورقلة الفترة 2005-2014. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 06، الصفحات 73-87.
- قايد حفيظة . (2017). الاطار القانوني لتمويل ودعم المؤسسات الصغية والمتوسطة في التشريع الجزائري. مجلة جيل الابحاث القانونية المعقدة، الصفحات 127-157.

• نصوص قانونية:

- المادة10. (القانون 02-17). القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. المؤرخ في 10 يناير 2017. الجريدة الرسمية رقم 54 الصادرة في 11 يناير 2017: العدد 2.
- المادة5. (القانون 02-17). القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. المؤرخ في 10 يناير 2017. الجريدة الرسمية رقم 54 الصادرة في 11 يناير 2017: العدد 2.

- المادة 8. (القانون 02-17). القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. المؤرخ في 10 يناير 2017. الجريدة الرسمية رقم 54 الصادرة في 11 يناير 2017: العدد 2.

- المادة 9. (القانون 02-17). القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. المؤرخ في 10 يناير 2017. الجريدة الرسمية رقم 54 الصادرة في 11 يناير 2017: العدد 2.

●

نشریات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
وثائق خاصة بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وكالة قالمة.
-الأجنبية:

KHALED, A. (2016). le financement des PME et les mecanismes de garantie en Algerie. *Revue des reformes economique et integration dans l'économie mondiale*, 11(21), pp. 69-88.

-مواقع الانترنت:

<https://www.ansej.org.dz/index.php/fr/nos-statistiques>